مجلـة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (10) / العــدد: (01)، (2026)
ص 271 - 287

الثقافة، البعد الرابع في التنمية المستدامة: من الإطار النظري إلى رهانات التطبيق

Culture as the Fourth Pillar of Sustainable Development: From Theoretical Framework to Implementation Challenges

فاطمة وزان
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، Fatimaouazene9@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/02/21 تاريخ قبول النشر: 2026/05/18 تاريخ النشر: 2026/06/08

ملخص:

يتناول هذا المقال مفهوم الثقافة باعتبارها البعد الرابع للتنمية المستدامة، إلى جانب الأبعاد الثلاثة التقليدية: الاقتصادي والاجتماعي و البيئي، يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الثقافة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك من خلال استعراض التطور التاريخي لهذا المفهوم، وتحليل الجهود الدولية المبذولة لإدماج البعد الثقافي في اجندات التنمية، وتقديم امثلة عملية على التطبيقات الناجحة، يخلص البحث إلى ان الثقافة ليست مجرد إضافة جمالية، بل هي عنصر أساسي لا غنى عنه لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية تحترم هوية الشعوب وتعزز التماسك الاجتماعي.

الكلمات مفتاحية: الثقافة؛ التنمية المستدامة؛ البعد الرابع؛ اليونسكو؛ التراث الثقافي؛ التنوع الثقافي.

Abstract:

This article examines the concept of culture as the fourth pillar of sustainable development, alongside the three traditional dimensions: economic, social and environmental. The study aims to highlight the pivotal role that culture plays in achieving comprehensive and sustainable development by reviewing the historical evolution of the concept, analyzing international efforts to integrate the cultural dimension into development agendas, and presenting practical examples of successful applications. The paper concludes that culture is not merely an aesthetic addition but an essential and indispensable component for achieving genuine sustainable development that respects peoples, identities and strengthens social cohesion.

Keywords: culture; sustainable development; fourth pillar; UNESCO; cultural heritage; cultural Diversity.

1. مقدمة:

أصبحت التنمية المستدامة من أبرز المفاهيم المركزية في الفكر التنموي المعاصر في ظل ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية واجتماعية وبيئية عميقة وما يرافقها من تحديات متزايدة تتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية، وتفاقم الفوارق الاجتماعية، وتدهور النظم الايكولوجية، وقد انصبت معظم المقاربات الكلاسيكية للتنمية المستدامة على ثلاث ابعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، باعتبارها مرتكزات أساسية لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية.

غير ان التجارب التنموية المتراكمة كشفت عن محدودية هذا الإطار الثلاثي في تفسير ديناميات التنمية داخل المجتمعات المختلفة، إذ غالبا ما يتم اغفال البعد الثقافي رغم كونه عنصرا حاسما في تشكيل القيم والسلوكيات وأنماط العيش، وفي تحديد مدى تقبل الافراد للسياسات العمومية وانخراطهم فيها، ومن هنا برزت في العقود الأخيرة أطروحات فكرية جديدة تدعو إلى ادماج الثقافة بوصفها ركيزة رابعة للتنمية المستدامة، لما لها من دور محوري في إضفاء البعد الإنساني على مسار التنمية وضمان انسجامه مع الخصوصيات المحلية.

وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مكانة الثقافة في منظومة التنمية المستدامة، وتحليل أدوارها المختلفة في دعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الوقوف عند أبرز التجارب الدولية والوطنية التي عملت على إدماج البعد الثقافي في السياسات التنموية، واستشراف التحديات والافاق المستقبلية لتعزيز هذا التوجه.

أهمية الدراسة وأهدافها

تنبع أهمية هذه الدراسة، من سعيها إلى توسيع إطار المفاهيم للتنمية المستدامة عبر ابراز البعد الثقافي بوصفه ركيزة رابعة اساسية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يفتح المجال لإعادة النظر في النماذج التنموية التقليدية التي ظلت حبيسة الإطار الثلاثي.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الثقافة باعتبارها موردا تنمويا استراتيجيا لا مجرد نشاط ترفيهي او تراثا يصان للحفظ فحسب، ومن خلالها نحاول المساهمة في اثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالعلاقة بين الثقافة و التنمية المستدامة ، لا سيما في السياق العربي الذي يشهد نقصا نسبيا في الدراسات المتخصصة التي تعالج هذا التقاطع المعرفي بعمق وتحليل، ومن هذا المنطلق، تقدم الدراسة قراءة نقدية لمحدودية التصور التقليدي للتنمية، مبرزة الدور الاستراتيجي للثقافة في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة، أما من الناحية العملية التطبيقية فتتجلى أهمية البحث في تقديم رؤية واضحة لكيفية توظيف الثراء الثقافي والتراثي في المجتمعات العربية باعتباره رافعة اقتصادية واجتماعية وبيئية قادرة على دعم مسارات التنمية المستدامة وتعزيز استدامتها على المدى البعيد.

إشكالية الدراسة

على الرغم من التطور الملحوظ في الخطاب الدولي حول أهمية الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة، ما تزال المقاربات السائدة ترتكز أساسا على الأبعاد الثلاثة التقليدية

(الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) في حين يدرج البعد الثقافي غالبا بصورة ثانوية أو رمزية، ويكشف هذا الواقع عن فجوة واضحة بين الاعتراف النظري المتزايد بمكانة الثقافة كرافعة تنموية، وبين ضعف إدماجها الفعلي ضمن السياسات والاستراتيجيات الوطنية، لا سيما في السياق العربي.

وانطلاقا من ذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

*إلى أي مدى يمكن إدماج الثقافة، بوصفها بعدا رابعا للتنمية المستدامة، بما يعزز فعالية السياسات التنموية ويضمن استدامتها في ظل التحولات العالمية الراهنة؟

التساؤلات الفرعية: من هذه الإشكالية، اتضحت لنا أسئلة فرعية التي اختصرناها فيما يلي:

- ما هي الأسس المفاهيمية للتنمية المستدامة، وما حدود المقاربة الثلاثية التقليدية؟
- كيف يعرف مفهوم الثقافة، وما ابعادها ووظائفها في البناء المجتمعي؟
- ما المرتكزات النظرية التي تؤسس لفكرة الثقافة كركيزة رابعة للتنمية المستدام؟
- كيف يمكن تفعيل البعد الثقافي عمليا في السياسات التنموية، وما أبرز التحديات التي تعيق ذلك؟

فرضيات الدراسة: بناءا على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية:

*الفرضية الأولى: تعاني المقاربة الثلاثية التقليدية للتنمية المستدامة من قصور مفاهيمي وتطبيقي يجعلها غير كافية لتحقيق تنمية شاملة، مما يستدعي إدماج البعد الثقافي ضمن بنيتها النظرية والعملية.

*الفرضية الثانية: تمثل الثقافة موردا استراتيجيا يسهم في دعم وتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال تأثيرها في أنماط السلوك، ونظم القيم وآليات الإنتاج والاستهلاك.

*الفرضية الثالثة: أسهمت الجهود الدولية ولا سيما من خلال المنظمات مثل اليونسكو والأمم المتحدة والاتحاد العالمي للمدن والحكومات المحلية المتحدة UCLG، في ترسيخ مفهوم الثقافة كركيزة للتنمية، غير ان انعكاس هذا التوجه على السياسات الوطنية العربية ما يزال محدودا.

*الفرضية الرابعة: يمكن الاستثمار في التراث الثقافي، المادي وغير المادي، في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا، ان يشكل رافعة حقيقية لتحقيق تنمية مستدامة، شريطة توافر سياسات ثقافية ومتكاملة ورؤية استراتيجية بعيدة المدى.

*الفرضية الخامسة: يعتمد نجاح إدماج البعد الثقافي في التنمية المستدامة على تعزيز الوعي الجمعي بأهمية الثقافة كمورد استراتيجي، وليس مجرد نشاط ترفيهي او تراث للحفظ، مما يضمن مشاركة مجتمعية فعالة ودعما مستمرا للسياسات التنموية.

المنهج المعتمد في الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على منهج وصفي – تحليلي نقدي، يتيح فهما معمقا لدور الثقافة كبعد رابع للتنمية المستدامة، ويستجيب للبعد النظري والتطبيقي على حد سواء، فمن جهة، يستخدم المنهج الوصفي لتحليل المفاهيم الأساسية مثل التنمية المستدامة والثقافة، وتفكيك أبعاد النموذج الثلاثي التقليدي للكشف عن قصوره وحدود تطبيقه، ومن جهة أخرى، يسمح المنهج التحليلي والنقدي بتقييم السياسات الوطنية الدولية وكشف الفجوة

بين الاعتراف النظري بأهمية الثقافة وإدماجها الفعلي في الاستراتيجيات التنموية، مع التركيز على السياق العربي والجزائري خصوصا.

وتستند الدراسة في جمع المعلومات وتحليلها على ثلاثة مصادر أساسية: الأدبيات النظرية المتخصصة والوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية مثل اليونسكو والأمم المتحدة و(UCLG)، بالإضافة إلى دراسة الواقع العملي في الجزائر، بهدف تقديم رؤية نقدية شاملة ومقترحات عملية لتعزيز إدماج البعد الثقافي في التنمية المستدامة.

محاور الدراسة: جاءت هذه الدراسة في ثلاثة محاور وفق الخطة التالية:

1 - الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة.

2 - البعد الثقافي كقوة دافعة للتنمية المستدامة.

3 - تحديات وآفاق إدماج الثقافة في السياسات التنموية

2.الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة

أولا: مفهوم التنمية المستدامة وتطورها التاريخي

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة نسبيا في الفكر التنموي المعاصر، وقد برز نتيجة تزايد المخاوف المرتبطة باستنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، واتساع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول والمجتمعات، ويقوم هذا المفهوم على مبدأ اساسي في تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. [1]

وقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة في الادبيات العلمية، حيث تجاوز عدد الستين تعريفا[2] تبعا لاختلاف المقاربات النظرية والخلفيات الفكرية للباحثين، ومن بين أبرز هذه التعريفات، تعريف الاقتصادي روبرت سولو، الذي ركز على ضرورة الحفاظ على الرأسمال الطبيعي والإنتاجي للأجيال المقبلة، وعدم الاضرار بقدراتها المستقبلية[3]، كما عرفها بعض الباحثين بأنها عملية مجتمعية واعية و مستدامة، موجهة بإرادة وطنية مستقلة تهدف إلى احداث تحولات اقتصادية و اجتماعية و سياسية تسمح بتحسين نوعية الحياة. [4]

ويعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الصادر 1987، المعروف بتقرير " مستقبلنا المشترك " من اهم المرجعيات المؤسسة لمفهوم التنمية المستدامة، اذ قدم تعريفا جامعا لا يزال معتمدا إلى اليوم.

ثانيا: الجهود الدولية في ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة

شهد الاهتمام بقضايا البيئة والتنمية منذ أواخر ستينيات القرن العشرين تطورا ملحوظا، بحيث تم سنة 1968 تأسيس نادي روما، الذي حذر من مخاطر النمو الاقتصادي غير المتوازن و اثاره السلبية على البيئة[5] وتواصل هذا الاهتمام من خلال سلسلة من المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة من ابرزها مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية (1972) مؤتمر نيروبي حول البيئة (1982) مؤتمر ريو جانيرو حول البيئة والتنمية (1992) قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة (2002) مؤتمر ريو+ 20 (2012) وقد أسهمت هذه المؤتمرات في بلورة رؤية عالمية مشتركة حول ضرورة تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية .

وفي سنة 2015 اعتمدت الأمم المتحدة اجندة التنمية المستدامة 2030، التي تضمنت سبعة عشر[6] هدفا تنمويا ، تهدف إلى القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة، وتحسين التعليم والصحة، وحماية الموارد الطبيعية، وتحقيق نمو شامل ومستدام، وقد شكلت هذه الأهداف اطارا عالميا موجها لسياسات التنمية، حيث التزمت بها مختلف الدول، وسعت إلى إدماجها في برامجها الوطنية، غير أن تحقيق هذه الأهداف لا يزال يواجه تحديات كبيرة، تتعلق بضعف الإمكانات واختلاف مستويات التنمية واستمرار الضغوط البيئية مما يستدعي تعزيز التعاون الدولي، وتكثيف الجهود الوطنية، من اجل ترسيخ مسار التنمية المستدامة وحماية البيئة، ويمكن توضيح هذه الأهداف في المخطط الذي وضعته يونسكو على الشكل التالي:



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2019، ص. 04.

ثالثا: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدد من الخصائص الأساسية من أبرزها:

1- البعد الزمني طويل المدى، اذ تقوم على التخطيط المستقبلي واستشراف التحولات المحتملة.
2- ضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
3- الحفاظ على التوازن البيئي من خلال حماية الهواء والماء والتربة والتنوع البيولوجي.
4- تلبية الحاجات الأساسية للأفراد، خاصة في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والسكن.
5- الطابع التكاملي، القائم على التنسيق بن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية.

رابعا: الأبعاد التقليدية الثلاثة التقليدية للتنمية المستدامة

1- البعد الاقتصادي:

يرتكز البعد الاقتصادي على تحقيق نمو مستدام يوفر فرص العمل، ويحسن مستوى المعيشة مع ضمان الاستخدام الرشيد للموارد، وتعزيز الابتكار والإنتاجية، دون استنزاف الرسمال الطبيعي البشري.

2- البعد الاجتماعي:

يهتم البعد الاجتماعي بتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر وضمان تكافؤ الفرص، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وحماية حقوق الانسان، وتمكين الفئات الهشة، بما يجعل الانسان محور العملية التنموية وغايتها الأساسية.

3- البعد البيئي:

يسعى البعد البيئي إلى حفظ النظم الايكولوجية، والحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من التلوث والتغيير المناخي، وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية باعتباره شرطا أساسيا لاستمرارية الحياة.

خامسا: حدود المقاربة الثلاثية وإشكالياتها

رغم أهمية الأبعاد الثلاثة في توجيه السياسات التنموية، إلا أن التجربة العلمية أظهرت محدوديتها في تفسير ديناميات التنمية داخل المجتمعات المختلفة، اذ غالبا ما تتجاهل هذه المقاربة البعد الثقافي الذي يؤثر بشكل عميق في سلوك الأفراد، وأنماط الاستهلاك، وأساليب التفاعل الاجتماعي، وقبول السياسات العامة، فالثقافة كما أشار دنيس كوش ، تمكن الانسان ليس لتأقلم مع محيطه فحسب، بل أيضا من تأقلم المحيط معه، ومع مشاريعه وحاجياته[7]، ويؤدي هذا التجاهل إلى فرض نماذج تنموية موحدة لا تراعي الخصوصيات المحلية، مما يضعف فعاليتها و يهدد استدامتها، ومن هنا برزت الحاجة إلى ادماج الثقافة كبعد رابع يضفي على التنمية بعدها الإنساني والهوياتي ويعزز انسجامها مع الواقع الاجتماعي.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للثقافة

يعد مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم تعقيدا وتعقدا في العلوم الإنسانية والاجتماعية، نظرا لاختلاف الحقول المعرفية التي تناولته وتنوع المقاربات النظرية التي حاولت تحديده، فالثقافة ليست مفهوما ثابتا أو احادي البعد، بل هي بنية مركبة تتداخل فيها القيم والرموز والمعارف والممارسات والسلوكيات.

أولا: تعريف الثقافة وتعدد مقارباتها

يرجع الأصل اللاتيني لكلمة culture إلى معنى " الزراعة" أو " الرعاية " وهو ما يعكس فكرة التنمية المستمرة [8]، اما في اللغة العربية فترتبط الثقافة بالحذق و التهذيب والتقويم، إذ يقال " ثقف الرمح" أي قومه واستواه و" ثقف الانسان " بمعنى علمه و هذبه، وهذا الاشتقاق اللغوي يمنح بعدا قيميا وسلوكيا يتجاوز مجرد المعرفة .

وفي الفكر الأنثروبولوجي الكلاسيكي، قدم أدوار تايلور تعريفا شهيرا للثقافة باعتبارها " ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة، والعقيدة، والفن، والاخلاق، والقانون، والعادات، وكل ما يكتسبه الانسان بصفته عضوا في المجتمع "[9] ويعكس هذا التعريف شمولية المفهوم واتساعه ليشمل مختلف أوجه الحياة الاجتماعية، وقد قدم كل من "كلوهين" و"مروبر" بتحليل أكثر من 160 تعريفا للثقافة وصنفاها إلى ست فئات رئيسية وهي:[10]

- الفئة الوصفية: تعنى بوصف مظاهر الثقافة ومكوناتها.
- تعريفات ذات تحديد تاريخي: تبنى على مفاهيم التراث الاجتماعي والوراثة الاجتماعية والعادات الاجتماعية.

- تعريفات قياسية: ترى أن العنصر الأساسي للثقافة يقوم على معايير وقواعد وقيم معينة.
- تعريفات مثالية: تعتبر الثقافة نموذجا اعلى يحدد طبيعة النشاط الإنساني او يكون في وحدة كلية من الالتزام بنمط معين من الحياة.
- تعريفات تعتمد على علم النفس: ترتكز على مفاهيم التكيف، وترى الثقافة وسيلة لحل المشكلات النفسية.
- تعريفات مركبة: تشير إلى الوحدة الداخلية بين الظواهر الثقافية المخالفة، وإلى انتظامها وتكاملها في تشكيل الشخصية.

أما التعريف الأكثر شمولا في السياق المعاصر، فهو ما قدمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في اعلان مكسيكو سنة 1982 حيث اعتبرت الثقافة "مجموعة من السمات الروحية والمادية والفكرية العاطفية التي تميز مجتمعا أو جماعة اجتماعية، وتشمل أنماط الحياة والطرق العيش معا، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات [11].

ويبرز هذا التعريف البعد الهوياتي الإنساني للثقافة، ويضعها في قلب الديناميات الاجتماعية وعنصر مركزي يسهم في تشكيل هوية الشعوب وتعزيز التحاور بين الثقافات وتحقيق التنمية بشكل مستدام، ومن ثم تنقسم الثقافة من هذا المنظور التحليلي، إلى نوعين اساسين وهما:

- الثقافة المادية: وتتمثل في المنتجات الملموسة التي أبدعها الانسان عبر التاريخ، مثل الأدوات والعمارة والحرف اليدوية، والملابس والفنون التشكيلية وغيرها، وتشكل هذه العناصر جزءا من التراث الثقافي المادي كما تمثل أساسا للصناعات الثقافية والإبداعية المعاصرة.
- الثقافة اللامادية: وتشمل القيم والمعتقدات والعادات واللغة والتقاليد والطقوس والامثال الشعبية والفنون الشفوية، ويعد هذا البعد غير المادي هو الأكثر تأثيرا في تشكيل سلوكيات والتمثيلات الجماعية، لأنه يوجه رؤية الافراد للعالم ويحدد أنماط تفاعلهم مع محيطهم.

الثقافة في ظل العولمة:

أدت العولمة إلى تحولات عميقة في البنى الثقافية للمجتمعات، حيث ساهم تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية في تسريع التبادل الثقافي، وخلق مساحات جديدة للتفاعل بين الشعوب، ولم تعد الثقافة محصورة في دود جغرافية ضيقة، بل أصبحت تتأثر بعمليات التثاقف (Acculturation) الاحتكاك المستمر بين الثقافات مما يسمح بتبادل الخبرات والقيم والعادات بين المجتمعات المختلفة، وفي هذا السياق برزت مفاهيم مثل: التعدد الثقافي (Multiculturalisme) والذي يعني الاعتراف بوجود ثقافات متنوعة داخل المجتمع الواحد، مع الحفاظ على خصوصية كل جماعة ثقافية، غير أن النموذج غالبا ما يكتفي بوصف الواقع الثقافي دون تعميق علاقات التفاعل بين مكوناته.

أما التنوع الثقافي Diversité culturelle وهو مفهوم أكثر ديناميكية، لا يقتصر على الاعتراف بالاختلاف، بل يهتم بتحليل علاقات التأثير و التأثر المتباعد بين الثقافات ويمثل هذا المفهوم أساسا للحوار الثقافي و التفاعل البناء، بما يعزز التماسك الاجتماعي

ويثري التجربة الإنسانية، وقد أكدت اليونسكو في إعلانها العالمي بشان التنوع الثقافي2001) ان التنوع الثقافي يمثل "تراثا مشتركا للإنسانية «وان حمايته و تعزيزه شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.[12]

الثقافة كفاعل في التغيير الاجتماعي:

لم تعد الثقافة تنظر اليها كحل جمالي أو رمزي فقط، بل كقوة اجتماعية مؤثرة في تشكيل الوعي الجماعي، فقد اعتبر "بيير بورديو" ان الثقافة تعكس البنى الاجتماعية والتراتبيات، وتسهم في إعادة انتاجها أو تغييرها، كما تناول مفكرون مثل "ادورنو" و"ماكوز" البعد النقدي للثقافة بوصفها أداة لتحرير الانسان من الاغتراب والتشيئ، وهو ما يجعلها عنصرا جوهريا في أي مشروع انساني يسعى إلى التوازن بين الانسان والمادة[13].

ومن هذا المنطلق، تعد الثقافة عنصرا محوريا في أي مشروع تنموي، لأنها تحدد منظومة القيم التي تحكم سلوك الأفراد، وتؤثر في مدى قبولهم او رفضهم للسياسات الهامة، وبالتالي، فان فهم الثقافة يشكل شرطا أساسيا لنجاح أي استراتيجية تنموية.

ثانيا : الثقافة بوصفها البعد الرابع للتنمية المستدامة

- **نظرية الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة**

شهد الفكر التنموي منذ مطلع القرن الحادي والعشرون تحولا نوعيا تمثل في بروز مقاربات جديدة تؤكد على أهمية البعد الثقافي في تحقيق التنمية المستدامة، و ينسب الفضل في بلورة هذا التوجه إلى المفكر و المخطط الثقافي الأسترالي "جون هوكس"، الذي اصدر سنة 2001 كتابه الموسوم بـ "الركيزة الرابعة للاستدامة، الدور الأساسي للثقافة في التخطيط العام، في هذا الكتاب انطلق هوكس من نقد المقاربة التقليدية التي اختزلت التنمية في ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، معتبرا أن هذه الرؤية تظل ناقصة ما لم تدمج الثقافة باعتبارها ركيزة مستقلة ومتكافئة في الأهمية مع باقي الأبعاد، فالسياسات التنموية، في نظره، لا يمكن ان تنجح دون مراعاة القيم والرموز وأنماط العيش التي تميز المجتمعات، وقد عرف هوكس الثقافة تعريفا موسعا يشمل القيم، والممارسات والطقوس والأشياء الرمزية التي تعبر عن هوية المجتمع، وتحدد طبيعة تفاعله مع محيطه، وبهذا المعنى، تصبح الثقافة الإطار المرجعي الذي يوجه الخيارات التنموية ويضفي عليها بعدها الإنساني والأخلاقي التي تحدد الطبيعة الكاملة للمجتمع.[14]

- **تقاطع التأثير بين نظرية هوكس ومقاربات اليونسكو**

يتقاطع تصور هوكس للثقافة مع التوجهات التي تبنتها منظمة اليونسكو منذ ثمانينات القرن الماضي وخاصة في إعلان مكسيكو (1982)، والإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي (2001)، فقد اكدت هذه الوثائق ان الثقافة ليست مجرد قطاع منفصل، بل منظومة شاملة تتداخل مع مختلف مجالات الحياة[15].

وقد اعتبرت اليونسكو ان الثقافة تشكل ركيزة أساسية لبناء مجتمعات سليمة، منفتحة، وقادرة على الابتكار، كما تسهم في تعزيز الهوية الوطنية، والحوار بين الحضارات، واحترام حقوق الانسان، ومن هذا المنطلق أصبح ادماج الثقافة في السياسات العمومية شرطا لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

- **التبني الدولي والمحلي لمفهوم البعد الثقافي**

لقيت أطروحة البعد الرابع صدى واسعا على المستوى الدولي، حيث تبنتها العديد من الحكومات المحلية و المنظمات الدولية، فقد اعترفت مدينة ملبورن الاسترالية سنة 2002 رسميا بالثقافة كركيزة رابعة للاستدامة، و دمجها في مخططاتها الحضرية [16]. كما اعتمدت منظمة المدن و الحكومات المحلية المتحدة (UCLG) هذا المفهوم في اجندتها الثقافية لسنة 2010 مؤكدة ان الثقافة تمثل أساسا للتنمية المحلية المستدامة [17].

ومن جهتها، واصلت اليونسكو دعم هذا التوجه من خلال تقاريرها و برامجها ، مشددة على ان التنمية لا يمكن ان تكون مستدامة ما لم تراع الخصوصيات الثقافية للمجتمعات، وان تشرك الفاعلين الثقافيين في صياغة السياسات العمومية.[18]

ورغم ان اهداف التنمية السبعة عشر التي اعتمدتها الأمم المتحدة سنة 2015 ضمن اجندة 2030، لم تتضمن هدفا مستقلا بالثقافة، الا ان البعد الثقافي كان حاضرا ضمنيا في عدد من الأهداف، ففي مجال التعليم (الهدف 4) يبرز الاهتمام بالتربية على القيم والتنوع الثقافي، وفي مجال العمل والنمو الاقتصادي (الهدف 8) يتم التشجيع على الصناعات الإبداعية والمنتجات المحلية، اما في مجال المدن المستدام (الهدف 11) فتؤكد الغايات المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي، وقد أسهم هذا التبني في ادماج البعد الثقافي في التخطيط الحضري، والسياسات التعليمية، وبرامج التنمية المحلية، خاصة في الدول التي تبنت مقاربات تشاركية قائمة على اشراك المجتمع المدني .

- **الأبعاد الهوياتية للثقافة في التنمية**

يضفي ادماج الثقافة في مسار التنمية بعدا إنسانيا يعيد الاعتبار للإنسان باعتباره محور العملية التنموية وغايتها ، فالثقافة تشكل الوعاء الذي تصاغ داخله القيم الاجتماعية، مثل التضامن، والمواطنة، والمسؤولية واحترام الآخر وهي مقومات ضرورية لتحقيق الاستقرار الإنساني، كما تسهم في تعزيز الانتماء و الهوية، ومواجهة أثار العولمة التي قد تؤدي إلى تهميش الخصوصيات المحلية، من خلال دعم التراث المادي واللامادي، تشجع السياسات الثقافية على الحفاظ على الذاكرة الجماعية و ترسيخ الاستمرارية الحضارية، وعليه فاعتبار الثقافة بعدا رابعا لا يقتصر على توسيع الاطار النظري للتنمية، بل يعكس تحولا في فلسفة التخطيط التنموي نحو نموذج اكثر شمولا ، يوازن بين متطلبات التقدم المادي و الحفاظ على القيم الإنسانية .

3.البعد الثقافي كقوة دافعة للتنمية المستدامة

كما بينا سابقا، يشكل البعد الثقافي احد المكونات المحورية في منظومة البيئة المستدامة، اذ لم يعد ينظر اليه كعنصر تزييني او اطار رمزيا يعكس هوية المجتمع فحسب، بل أصبحت تعد كقوة ديناميكية فاعلة تأثر في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة و تعمل على تكاملها ، فالثقافة تمثل مصدرا أساسيا للإبداع والابتكار، وتؤدي دورا حاسما في تشكيل الوعي الجماعي، وصياغة القيم والسلوكيات التي تدعم ممارسات التنمية المسؤولة والمستدامة التي" لا تقوم على الثروات المادية وحدها، وإنما هي موقف واتجاه يجعل المواطنين يجتهدون في سبيل هذه التنمية[19]" ومنه يمكن الحزم أن الثقافة يمكن أن تكون مشجعة ومسرعة للتنمية، وقد تكون عقبة في طريقها[20]" إن لم يحسن استخدامها.

أولا: البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة: الصناعات الثقافية والإبداعية كمحرك للنمو

أصبح الاقتصاد الثقافي احد ابرز مكونات الاقتصاد المعاصر، لا سيما في ظل التحولات المتسارعة نحو اقتصاد المعرفة، في هذا السياق، يبرز القطاع الثقافي والإبداعي بوصفه رافدا استراتيجيا من روافد الاقتصاد المعاصر، لما له من قدرة على توليد القيمة المضافة وخلق فرص عمل مستدامة ويسهم في الحد من البطالة وتعزيز التنوع الاقتصادي، فالصناعات الثقافية التي تشمل السينما والموسيقى والفنون التشكيلية والنشر والتصميم والحرف التقليدية – أصبحت تشكل اليوم احد اكثر القطاعات نموا في الاقتصاد العالمي، بإسهامها في النتاج المحلي والإجمالي بنسبة تتراوح بين 3 و6 بالمئة في بعض الدول العالم[21].

وتتمثل أهمية هذا البعد في أن الاقتصاد الثقافي لا يقتصر على انتاج السلع والخدمات، بل يقوم على تحويل الابداع إلى مورد اقتصادي مستدام، من خلال تطوير الصناعات الإبداعية وتحفيز السياحة الثقافية ودعم الحرف والصناعات التقليدية، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على الابتكار المحلي، كما ان الاستثمار في الثقافة يؤدي إلى تحسين البنى التحتية والحضرية وتنشيط الأسواق المحلية وخلق بيئة تنافسية جديدة تعزز من دينماكية النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، تسهم الثقافة في تحفيز الابتكار الاقتصادي من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والتوزيع، خاصة في مجلات الرقمنة والاعلام الرقمي والفنون التفاعلية، وتؤكد الدراسات ان العلاقة بين الابداع والاقتصاد الأخضر، أصبحت اليوم ركيزة في بناء اقتصادات المعرفية التي تقوم على استخدام المعرفة والابداع كموردين اساسين للنمو، ويعد التعاون بين القطاعين العام والخاص عنصرا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المجال الثقافي، اذ تتيح السياسات التشاركية في تطوير منظومات متكاملة تدعم ريادة الاعمال الإبداعية وتسهل الوصول إلى التمويل، وتوفير بيئة تنظيمية ملائمة للاستثمار في الثقافة.

ورغم هذه الإمكانات، لا يزال القطاع الثقافي يواجه تحديات متعددة، منها ضعف المؤشرات الكمية لقياس الأثر الاقتصادي للثقافة ومحدديه التمويل، وتذبذب السياسات العامة المعنية بالاستدامة الثقافية، لذلك تبرز الحاجة إلى وضع استراتيجيات واضحة ومؤشرات دقيقة لقياس المردود الاقتصادي للثقافة، بهدف تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الإبداعية، وضمان دمجها الفعلي في خطط التنمية الوطنية.

إن الاستثمار في الثقافة لا يحقق فقط نموا اقتصاديا، بل يرسخ نموذجا تنمويا أكثر إنسانية واستدامة، ويوازن بين الربح المادي والقيمة الرمزية ويجعل من الثقافة رافعة حقيقة لتحقيق اقتصاد مستدام قائم على الابداع والهوية والتنوع.

ثانيا: البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة: الثقافة كوسيلة لتعزيز التماسك والعادلة

تسهم الثقافة في هذا السياق بدور فاعل في تعزيز راس المال الاجتماعي من خلال ترسيخ قيم التضامن، والمواطنة، والعدالة الاجتماعية، وإعادة بناء الثقة داخل النسيج المجتمعي، فالممارسات الثقافية – مثل المهرجانات والأنشطة الفنية والبرامج التوعوية – تعد أدوات فعالة لإشراك المواطنين في الحياة العامة وتعزيز الانتماء الوطني، كما تسهم في تحويل التنوع الثقافي من مصدر اختلاف إلى مصدر اثراء ووحدة[22].

ويعد نقل القيم الثقافية عبر المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية من اهم الوسائل لترسيخ مبادي التسامح والتعايش السلمي واحترام الأخر، مما يحد من النزاعات الاجتماعية ويعزز من السلم الأهلي، ان دمج الثقافة في المناهج التعليمية، يتيح تكوين جيل واع، مسؤول ومبدع قادر على فهم التوازن بين التنمية الاقتصادية والهوية الثقافية، وبين الحداثة والاصالة.

كما تؤدي الثقافة دورا مهما في اشراك كل الفئات المجتمع، من خلال توفير فرص المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والثقافية، ونشر الوعي حول المساواة والحقوق، مما يحد من التفاوتات ويعزز من العدالة الاجتماعية وتعد المشاريع الثقافية المجتمعية أحد الأدوات الرئيسية في محاربة الاقصاء، إذ تتيح بناء جسور التواصل بين الفئات المختلفة، وتعزز من الاندماج الاجتماعي في المدن والمناطق الريفية على حد سواء.

ومن جهة أخرى، يواجه هذا البعد تحديات مؤسسية وتمويلية، منها غياب مؤشرات لقياس الأثر الاجتماعي للثقافة وضعف التنسيق بين الفاعلين العموميين والخواص، مما يعيق تحويل الثقافة من قوة دافعة للتغيير الاجتماعي مستدام، لذا فأن الرهان المستقبلي يتمثل في وضع سياسات وطنية شاملة، تدمج الثقافة في صميم الخطط الاجتماعية، من خلال تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، واعتماد آليات تقييم دقيقة لقياس أثر المبادرات الثقافية والاجتماعية على التنمية البشرية.

إن الاستثمار في الانسان يظل حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، فبناء الوعي الثقافي وتطوير قيم التسامح، وتعزيز المشاركة الوطنية، هي جميعها عوامل تمكن المجتمعات في تحقيق الاستقرار والانسجام والازدهار المستدام ضمن رؤية إنسانية متكاملة للتنمية.

ثالثا: البعد البيئي في التنمية المستدامة: الثقافة كرافعة للوعي والحفاظ على النظم الايكولوجية

يعد البعد البيئي حجر الزاوية في منظومة التنمية المستدامة، إذ يعنى بالحفاظ على النظم الايكولوجية والتوازن الطبيعي من خلال الاستخدام الرشيد للموارد وتقليل التأثيرات السلبية الناجمة عن الأنشطة البشرية والاقتصادية، وتكمن أهميته في ضمان استمرارية الحياة على كوكب الأرض عبر حماية التنوع البيولوجي، موارد المياه و التربة والهواء، والحد من التلوث والانبعاثات الغازية المسببة للتغيير المناخي[23]، فالبيئة تشكل الأساس الذي تقوم عليه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ لا يمكن تحقيق أي شكل من أشكال التنمية دون بيئة سليمة وقابلة للتجدد، ومن ثم فان تحقيق الاستدامة يتطلب توازنا دقيقا بين استغلال الموارد الطبيعية وعمليات الحماية والتجديد التي تضمن بقاءها للأجيال القادمة.

وفي هذا الاطار، تبرز الثقافة كعنصر محوري في بناء الوعي البيئي وترسيخ السلوكيات المستدامة، إذ يمكن للثقافة – بما تحمله من قيم ورموز ومعارف تراكمية – أن تؤدي دورا فعالا في تشكيل الوعي الجمعي تجاه البيئة[24]، من خلال استحضار الممارسات التقليدية التي تحترم الطبيعة، وتشجع على الاقتصاد في استهلاك الموارد وتقليل النفايات، فالعادات التراثية المرتبطة بالزراعة و الماء والغذاء والعمارة التقليدية، كانت تقوم في جوهرها على مبادئ الاستدامة قبل أن تتبلور كمفهوم علمي حديث. [25]

كما تسهم البرامج الثقافية والفنية والتوعوية في تعزيز المشاركة المجتمعية في حماية البيئة، من خلال ادماج الرسائل البيئية في الأنشطة الثقافية مثل المهرجانات والعروض المسرحية والأفلام الوثائقية والفنون التشكيلية، فالثقافة تعمل كوسيط يربط بين المعرفة العلمية والسلوك الإنساني، ويحول الوعي البيئي إلى ممارسة اجتماعية يومية.

أما الابتكار الثقافي، فيعد أداة حديثة لتطور الحلول البيئية المستدامة، عبر دمج التكنولوجيا بفكر إبداعي لإيجاد أساليب جديدة في إدارة الموارد الطبيعية وتقليل من الانبعاثات وتشير الدراسات إلى أن المجتمعات التي تمتلك تراثا ثقافيا غنيا قادرة على تطوير نماذج محلية فاعلة للتكيف البيئي، مستندة إلى معرفتها التقليدية المتوارثة[26].

وتظهر التجارب الدولية، مثل اتفاقية باريس للمناخ (2015) وأجندة الأمم المتحدة 2030، إدراكا متزايدا لأهمية البعد الثقافي في حماية البيئة، من خلال إدراج الثقافة في استراتيجيات الوطنية للبيئة والتنمية، فالمشاريع التي تربط بين الثقافة والبيئة – مثل مبادرات المدن الخضراء الإبداعية أو التراث المستدام – اثبتت قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة في خفض الانبعاثات وزيادة الوعي وتحفيز المشاركة المجتمعية[27]، ومنه يمكننا القول ان تحقيق التنمية البيئية المستدامة لا يعتمد فقط على القوانين والسياسات، بل على القيم الثقافية والسلوكيات الجماعية التي تشكل أساس العلاقة بين الانسان والطبيعة، ومن هنا ، يصبح الاستثمار في الثقافة و الوعي البيئي خطوة استراتيجية نحو بناء مجتمع قادر على التكيف مع التغيرات المناخية و صون موارده ، في اطار تنمية متوازنة وشاملة تحترم الانسان والبيئة معا [28].

4.التجارب الدولية، التحديات، افاق ادماج الثقافة في السياسات التنموية

أولا: التجارب الدولية في ادماج البعد الثقافي

أثبتت الدراسات من التجارب الدولية ان ادماج الثقافة في السياسات التنموية يساهم في تحقيق نتائج إيجابية على المستويات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، فقد اعتمدت عدة دول متقدمة ونامية على غرار كندا ودول الاتحاد الأوربي وأمريكا اللاتينية، التي ادمجت مقاربات تنموية قائمة على الاستثمار في البنية التحتية الثقافية، ودعم الصناعات الإبداعية وتعزيز الشركات بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تبني سياسات تشجع على العدالة الثقافية وحماية التنوع. [29]

وتبرز هذه التجارب ان نجاح السياسات الثقافية يرتبط بمدى انسجامها مع الخصوصيات المحلية، واعتمادها على المقاربة التشاركية تشرك المجتمع المدني والفاعلين الثقافيين في التخطيط والتنفيذ.

رغم النجاحات المسجلة، لا تزال عملية ادماج الثقافة في السياسات التنموية تواجه جملة من التحديات أبرزها:[30]

- ضعف أدوات القياس الكمي للأثر الفني، مما سيصعب تقييم فعالية المشاريع الثقافية.
- محدودية التمويل المخصص للقطاع الثقافي، خاصة في الدول النامية.
- التعقيدات الإدارية والبيروقراطية التي تعيق تنفيذ المبادرات الثقافية.
- ضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية المختلفة.
- هشاشة الإطار القانوني المنظم للصناعات الثقافية في بعض الدول.

- تأثير العولمة الثقافية على الخصوصيات المحلية.

وكل هذه العوامل تؤدي إلى تهميش البعد الثقافي في التخطيط التنموي، رغم أهميته الاستراتيجية.

ثانيا: أفاق تطوير السياسات الثقافية المستدامة

لمواجهة هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى تبني سياسات ثقافية مبتكرة تقوم على:[31]

- ادماج الثقافة ضمن المخططات الوطنية للتنمية بشكل صريح.
- تطوير مؤشرات وطنية لقياس الأثر الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.
- توظيف التكنولوجيا الرقمية في الإنتاج والتوزيع الثقافي.
- دعم البحث العلمي في مجالات الثقافة والتنمية.
- تكوين الموارد البشرية المتخصصة في إدارة المشاريع الفنية.

كما يعد الاستثمار في التربية الثقافية منذ المراحل الأولى للتعليم ركيزة أساسية لبناء وعي مجتمعي دائم للاستدامة.

ثالثا التجربة الجزائرية: نماذج واعدة ومشاريع طموحة

تمتلك المنطقة العربية، وخاصة الجزائر إرثا ثقافيا غنيا ومتنوعا يشكل قاعدة لدمج الثقافة في استراتيجيات التنمية المستدامة، ويمتد هذا التراث الاستثنائي عبر آلاف السنين، ويعكس تعاقب الحضارات من النوميدية إلى الرومانية والإسلامية، ويمكننا ذكر سبع مواقع مصنفة ضمن التراث العالمي لليونيسكو والتي يمكن أن تكون في صلب برنامج التنمية المستدامة هي:

أ: **قصبة الجزائر**: مدينة عتيقة يعود تاريخها إلى العهد العثماني في القرن السادس عشر، تمثل رمزا للهوية الجزائرية ومصدر للإلهام الفني ومقر للحرف التقليدية الموروثة، وقد أطلقت السلطات الجزائرية عدة مشاريع لترميم القصبة وإحياءها كمركز ثقافي مع اشراك السكان المحللين في عملية الحفاظ على التراث.

ب: تيمقاد: المدينة الرومانية، والتي تتميز بتخطيطها الحضري الشبكي المثالي وقوس النصر، والمسرح الروماني والمنتديات العامة، يمثل هذا الموقع مركزا سياحيا مهما لولاية باتنة، حيث يستقطب الاف ممن الزوار سنويا ويوفر فرص عمل المجتمعات المحلية في مجلات الإرشاد السياحي والحرف اليدوية والخدمات السياحية.

ج: الجميلة: وتعد من أجمل المدن الرومانية المحفوظة في شمال إفريقيا، بفسيفسائها المذهلة ومعابدها وأقواس النصر، يعكس موقعها الجبي تكيف العمارة الرومانية مع البيئة المحلية، مما يجعلها نموذجا فريدا للتخطيط الحضري في المناطق الجبلية.

د: مواقع أخرى: تشمل قلعة بني حماد، تيبازة، ودي مزاب، الطاسيلي، كلها مناطق تساهم في السياحة الثقافية والصناعات التقليدية التي تشكل موردا للسكان المحليين.

أما عن التحديات والفرص في السياق الجزائري فنجد أنه رغم هذا الثراء التراثي الهائل، تواجه الجزائر تحديات في تثمين تراثها الثقافي واستثماره في التنمية المستدامة وتشمل هذه التحديات ما يلي:

- نقص التمويل والصيانة: تعاني العديد من المواقع التراثية من نقص ميزانيات الترميم والصيانة الدورية.

- ضعف البنية التحتية السياحية: عدم كفاية المرافق السيحية والخدمات المصاحبة للمواقع الأثرية.
- محدودية الوعي المجتمعي: الحلجة إلى تعزي الوعي بأهمية التراث الثقافي كمورد تنموي وليس مجرد معالم سياحية.

غير أن هناك فرصا لتجاوز هذه التحديات من خلال:

- تطوير استراتيجية وطنية شاملة للصناعات الثقافية والإبداعية.
- تطوير السياحة الثقافية المستدامة: الاستثمار في البنية التحتية السياحية مع احترام اصالة المواقع التراثية.
- دعم الصناعات الحرفية التقليدية: تشجيع الحرف اليدوية التقليدية كالنسيج والفخار والنحاس التي تمثل امتدادا للتراث الثقافي غير المادي وتوفر فرص عمل المجتمعات المحلية.
- تشجيع ريادة الاعمال الثقافية من خلال توفير التمويل والدعم للشباب المبدعين.
- الاستفادة من التراث غير المادي: تثمين المعارف التقليدية في مجالات الزراعة المستدامة، والطب التقليدي والممارسات الاجتماعية التي تعزز التماسك المجتمعي.[32]
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير المشاريع الثقافية والسياحية.

5.الخاتمة:

يتبن من هذ العرض أن الثقافة ليست عنصرا تكميليا او جانبا هامشيا في مسار التنمية، بل تمثل ركنا أساسيا يوازي في أهميته الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلاعتراف بها ووصفها " الركيزة الرابعة " للتنمية المستدامة يعكس تحولا نوعيا في ادراكنا لمفهوم التنمية المستدامة، وقد برهنت التجارب العالمية على أن إدماج البعد الثقافي في سياسات التنمية يعزز فعاليتها ويضمن استمراريتها، فالثقافة تنمح المجتمعات منظومة القيم والمعاني التي تحدد أولوياتها التنموية وأليات تحقيقها، كما تسهم في دعم الاقتصاد عبر الصناعات الإبداعية، وتقوية التماسك الاجتماعي من خلال ترسيخ الهوية وتعزيز الحوار، إضافة إلى دورها في حماية البيئة عبر توظيف المعارف والممارسات التقليدية المستدامة.

وفي الإطار العربي عموما، والجزائري على وجه الخصوص، تمثل الثقافة رافعة حقيقية لتحقيق تنمية مستدامة تصون الخصوصية الحضارية وتستثمر الإرث التاريخي الغني للمنطقة، غير أن تفعيل هذه الإمكانات يظل رهين إرادة حقيقية لدى صناع القرار والمخططين لإدراج الثقافة ضمن أولويات السياسات التنموية ومنحها المكانة التي تستحقها، والتحدي المطروح اليوم لا يكمن في اثبات أهمية الثقافة للتنمية المستدامة، إذ أن الأدلة باتت واضحة، بل في تحويل هذا الوعي إلى سياسات عملية وإجراءات ملموسة تضع الثقافة في صميم الخطط التنموية على مستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، بما يضمن تنمية حقيقية تصون الماضي وتستجيب لمتطلبات الحاضر، وتمهد لمستقبل أكثر ازدهارا للأجيال القادمة.

الهوامش

[1] - للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (1987)، مستقبلنا المشترك، تقرير بورتلاند. أكسفورد مطبعة جامعة أكسفورد ص 43.

[2]Kozlowsji .J;and G;Hill. towards planning for sustainable development, a guide for ultimate environment threshold. UE, Method Sydney/ashgate publicayions 1998 P6

[3] https://rwer.wordpress.com/comments-on-rwer-issue-no-74/

[4] الرفاعي ،سحر قدوري "التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية (أوراق مؤتمر العربي الخامس حول إدارة البيئة، تونس، سبتمبر 2006 ص 24

[5] سراد، عبد الرحمان سيف، التنمية المستدامة، الأردن، دار النشر والتوزيع 2015 ص 18

[6]: الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) تقارير وإصدارات 2019

[7] دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية مترجم إلى العربية بقلم منير السعيداني ومراجعة لبيب الطاهر، صدر عن المنظمة العربية للترجمة عام 2007.ص10

[8] عجان عزة، الأيديولوجية، الثقافة والاعلام، الوكالة العربية السورية للأنباء. سوريا 1976 ص 26

[9] Taylor Edaward.B . primitive culture. researches into the development of mythologie.philosophy.relegion . art and custom.London.John Murray 1871

[10] عجان عزة المرجع نفسه ص 29

[11] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) 1982 اعلان مكسيكو بشأن السياسات الثقافية، المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية مكسيكو سيتي 26 جويلية الى 06 اوت 1982

[12] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، باريس 2001

[13] للمزيد حول النظرية النقدية للثقافة انظر:

Man 1964 Marcus Hubert one-dimensional manf

[14] لمزيد من المعلومات انظر Hawks. J. the fourth pillar of subsainably : culture's essential role in public planning . Melbourne, common Ground publishing and culturaldevlopement network (Victoria

[15] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي المادة 1, باريس 2001

- [16] City of Melbourne cultural policy framework. Melbourne, city of Melbourne 2002

[17]United cities and local governments (UCLG) culture: fourth pillar of sustainable development. Policy statement approved by the UCLG executive bureau. Mexico City 17 November 2010

[18] اليونسكو 2001، المرجع السابق

[19] الجاحظ مسعود الصغير، " الثقافة والتنمية: السؤال المحرج"، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدار البيضاء. ص:97.

[20] أبو القاسمي، محمد جواد «نظرية الثقافة"، ت: حيدر نجف، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2008، ص: 196.

[21] اليونسكو: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "توسيع مسارات التنمية المحلية «نيويورك باريس طبعة خاصة 2013 , ص 20

[22] . *UNESCO*c / culture: a driver and enabler for social cohesion and social inclusion . paris.UNESCO/2013

[23] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. التوقعات البيئية العالمية التقرير ال سادس.(GEO-6 نيروبي 2019

[24] اليونسكو (2016) الثقافة: مستقبل المدن – التقرير العالمي حول الثقافة من اجل التنمية الحضرية المستدامة ص ص 89-105 باريس منشورات اليونسكو

[25] منظمة الأمم للمتحدة للتربية والعلم والثقافة، اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، باريس 2003
[26] Mazzochi,F westerner science and traditional knowledge: despite their variations ,different forms of knowledge can learn each other EMBO reports,7, pp 463-466
[27] اليونسكو (2017) تغير المناخ والتراث العالمي. باريس، مركز التراث العالمي
[28] اليونسكو. إعادة تخيل مستقبلنا معا: عقد اجتماعي جديد من اجل التعليم. باريس، اليونسكو 2021
[29] اليونسكو، إعادة تشكيل السياسات الثقافية: تعزيز الابداع من اجل التنمية- التقرير العالمي. باريس: منشورات اليونسكو 2018
[30] : قادر على الصمود. الثقافة في أوقات الازمات: دليل سياسات لقطاع الابداع. باريس: اليونسكو .2020
[31] لمزيد من المعلومات حول الموضوع انظر :1: قادر على الصمود.: دليل سياسات لقطاع الابداع. المرجع السابق
. صدمة الثقافة: كوفيد -19 والقطاعات الإبداعية. باريس، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020 (OECD) ومنظمة التعاون الاقتصادي لتنمية المفوضية الأوروبية. اجندة أوروبية جديدة للثقافة. بروكسل. المفوضية الأوروبية 2018
[32] برنامج الامم المتحدة الإنمائي .التراث الثقافي والتنمية المستدامة في الجزائر. الجزائر. الجزائر 2020

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1 - محمد جواد، أبو القاسمي، "نظرية الثقافة"، ت: حيدر نجف، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2008 .
2- اسكوا (اللجنة **الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) تقارير وإصدارات 2019**
3- برنامج الامم المتحدة الإنمائي .التراث الثقافي والتنمية المستدامة في الجزائر. الجزائر. الجزائر 2020
4- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. التوقعات البيئية العالمية التقرير السادس (GEO-6. نيروبي 2019
5- جاحظ مسعود الصغير، " الثقافة والتنمية: السؤال المحرج، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدار البيضاء.2012
6- الرفاعي، سحر قدوري "التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية "ضمن وراق مؤتمر العربي الخامس حول إدارة البيئة، تونس، سبتمبر 2006
7- سراد، عبد الرحمان سيف، التنمية المستدامة، الأردن، دار النشر والتوزيع 2015
8- عجان عزة، الأيديولوجية، الثقافة والاعلام، الوكالة العربية السورية للأنباء. سوريا 1976
9- للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (1987)، مستقبلنا المشترك، تقرير بورتلاند. أكسفورد مطبعة جامعة أكسفورد
10- دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية مترجم إلى العربية بقلم منير السعيداني ومراجعة لبيب الطاهر، صدر عن المنظمة العربية للترجمة عام 2007.
11- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) 1982 اعلان مكسيكو بشأن السياسات الثقافية، المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية مكسيكو سيتي 26 جويلية الى 06 اوت 1982،الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، باريس 2000
12- ـــــــــــ، اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، باريس 2003
13- ـــــــ الثقافة: مستقبل المدن – التقرير العالمي حول الثقافة من اجل التنمية الحضرية المستدامة. باريس منشورات اليونسكو، 2016
14- ـــــــــــ إعادة تشكيل السياسات الثقافية: تعزيز الابداع من اجل التنمية- التقرير العالمي. باريس: منشورات اليونسكو 2018
15- ـــــــــــــ: قادر على الصمود. الثقافة في أوقات الازمات: دليل سياسات لقطاع الابداع. باريس: اليونسكو .2020

16ـــــــــــــــ ، إعادة تخيل مستقبلنا معا: عقد اجتماعي جديد من اجل التعليم. باريس، اليونسكو 2021
17- ـــــــــــــــ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "توسيع مسارات التنمية المحلية. طبعة خاصة، نيويورك/ باريس 2013

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

18 -AdornoTheodor.W .and Max Horkheimer, Dialectic of enlightenment — Herder and Herder, New York 1972

19- City of Melbourne cultural policy framework. Melbourne, city of Melbourne 2002

20 - Hawks. J. the fourth pillar of sustainably : culture's essential role in public planning . Melbourne, common Ground publishing and cultural development network (Victoria)

21- Kozlowsji .J;and G;Hill. towards planning for sustainable development, a guide for ultimate environment threshold. UE, Method Sydney/ash gate publications 1998

22- Man 1964 Marcus Hubert one-dimensional man

23- Mazzochi,F westerner science and traditional knowledge: despite their variations ,different forms of knowledge can learn each other EMBO reports,7,

24- Real-World economic review /comments on RWR issue° 74 /Accessed at https://rwer.wordpress.com/comments-on-rwer-issue-no-74/

25- Taylor Edaward.B . primitive culture. researches into the development of mythologie.philosophy.relegion . art and custom.London.John Murray 1871

26- UNESCO / culture: a driver and enabler for social cohesion and social inclusion . paris.UNESCO/2013

27- United cities and local governments (UCLG) culture: fourth pillar of sustainable development. Policy statement approved by the UCLG executive bureau. Mexico City 17 November 2010